PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Watan**
DATE:	**21-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**220,000**
TITLE :	**New insurance law crisis between the MoH and the Medical Syndicate escalates after Minister's statements…and parliamentary representatives launch initiative for reconciliation – Doctors object to MoH suggestion: Training authority is a business that will privatize healthcare system**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Doaa Abdel Wahab – Reham Abdel Hafez – Aly Hemzawy – Sahar Al Makawy**

VANTAGE® COMMUNICATIONS

YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

أزمة «التأمين الجديد» تتصاعد بين «الصحة» و«الأطباء» بعد تصريحات الوزير.. و«النواب» يطرح مبادرة لـ«التوفيق» بينهما

«أبوالخير»: لم تنتهِ من إعداده و«الأطباء» تستبق الأحداث.. و«عبدالدايم» القانون لن يعرض على المجلس الآن

كتب - دعاء عبدالوهاب وريهام عبدالحافظ وعلى الحمزاوى:

تصاعدت الأزمة بين وزارة الصحة ونقابة الأطباء، بسبب مشروع قانون التأمين الصحى الجديد، بعد تصريحات أحمد عماد الدين راضى، وزير الصحة، بأن «الأطباء» غير مطلوب منها إبداء رأيها فى مشروع القانون، وهو ما تراه النقابة مخالفاً للدستور، وتدخلت لجنة الصحة بمجلس النواب، لحل الأزمة، بطرح مبادرة للنقاش بين الطرفين، ليطرح كل منهما وجهة نظره، والتعديلات التى يراها فى صالح القانون لتضمينها فى المشروع قبل عرضه على مجلس الدولة.

وقالت الدكتورة منى مينا، وكيل نقابة الأطباء، لـ«الوطن»، إن تصريحات وزير الصحة منافية للدستور، لأن النقابات المهنية يحكمها الدستور الذى يلزم الدولة بعرض القوانين ذات الصلة عليها، لإبداء الرأى فيها، وما صدر عن الوزير يدل على أنه لا يقبل الانتقاد، إلا أنه من الضرورى فتح حوار مجتمعى وشرح كافة بنود القانون الجديد فى ظل رغبة «الصحة» فى تمرير المشروع بعيداً عن النقابات المهنية.

وأضافت: «فوجئت فى أحد البرامج التليفزيونية بالدكتور محمد معيط، مساعد أول وزير المالية، يتحدث عن نصوص بمشروع قانون التأمين الصحى، فى ١٧ يناير، لم تكن مدرجة فى النسخة التى حصلت عليها النقابات الطبية، وبمطالعة التعديلات التى أدخلت على النسخة الأخيرة تبين أن قيمة الاشتراك للزوجة زادت من ٢٪ إلى ٢,٥٪، ولكل ابن من ٥٪ إلى ٧٥٪، وقيمة المساهمات التى تدفع عن صرف العلاج زاد حد الأقصى من ٥٠ جنيهاً فى المرة، إلى ١٠٠ جنيه، وهناك تناقض فى المادة الأولى من المشروع، بسبب كلمة (اختيارى) التى وردت ضمن تعريف التأمين، حيث تتناقض مع نصوص أخرى فى ذات القانون، فالمواد (٢٨ و٢٩ و٣٠) تنص على آليات إجبارية لتحصيل الاشتراك، مثل الخصم من الراتب، واشتراط تسديد الاشتراك قبل استخراج رخصة القيادة، وتصاريح العمل، والغرامات التى تدفع عن التأخر عن سداد الاشتراك، ما يعنى بكل وضوح أن الاشتراك إجبارى، وليس اختيارياً».

وأشارت إلى أن الانتقادات التى وجهت إلى القانون، بأنه يجمع الاشتراكات إجبارياً (كتأمين صحى شامل) ثم استخدامها كوسيلة تربّح للقطاع الخاص، يجب أن يُرَدّ عليها بتوفير الضمانات التى طلبتها النقابة، حتى لا يستخدم النظام الجديد كوسيلة لاستيلاء القطاع الخاص على المستشفيات الحكومية والتربح منها مستفيداً من الاشتراكات المجموعة إجبارياً من المواطنين.

وأوضحت أن تغيير قيمة الاشتراكات والمساهمات بين نسخة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٥ و١٧ يناير ٢٠١٦ واستبعاد الطب النفسى من الأمراض التى يغطيها التأمين، يؤكد جدية مخاوف النقابة، لأن مناقشة أى قانون دون إعلان الدراسة الاكتوارية المعتمد عليها وطرحها للحوار، هى مناقشة فى الفراغ، لا تستند لقاعدة حقيقية تضمن أى استدامة للقواعد التى يتفق عليها خصوصاً أن نص مشروع القانون يعطى للخبير الاكتوارى حق مراجعة قيم الاشتراكات والمساهمات فى حالة وجود عجز مالى.

وأضافت «مينا»: «المشروع يستند إلى الدراسة المقدمة من شركة (هيوات) فى عام ٢٠٠٧، ومراجعة من البنك الدولى لها فى ٢٠٠٨، ما يزيد من المخاوف، حيث إن هذه الشركة متعددة الجنسيات والبنك الدولى، وضعا أسس مشروع القانون الذى أعد فى عهد وزير الصحة الأسبق الدكتور حاتم الجبلى، أحد رجال أعمال نظام «مبارك»، وهو أكبر شريك مصرى فى شركة أبراج متعددة الجنسيات، التى تتوسع حالياً فى السيطرة على الخدمات الصحية الخاصة بمصر». من جانبه، قال النائب محمد أبوالخير، أمين سر لجنة الصحة بالبرلمان، إن قانون التأمين الصحى لم يخرج حتى الآن إلى النور، ولم تنتهِ حتى وزارة الصحة من إعداده، حتى ترسله بشكل نهائى إلى نقابة المهن الطبية لإبداء رأيها فيه، لافتاً إلى أن الوزارة حتى هذه اللحظة تجرى العديد من التعديلات عليه للوصول إلى أفضل صيغة ممكنة قبل إرساله للنقابات المعنية، و«الأطباء» تستبق الحدث وتثير مشكلة بلا داع، بينما الدولة لا تحتمل الآن اختلاق أزمات أخرى. وأعلن «أبوالخير» عن مبادرة للنقاش والحوار بين «الصحة» والنقابات المعنية بالقانون، تتبناها لجنة الصحة بمجلس النواب، فى محاولة للتوفيق بين الطرفين المتنازعين على القانون، ليطرح كل منهما وجهة نظره وتعديلاته التى يراها فى صالح القانون أمام الآخر، للوصول إلى حل وسط يرضى الطرفين، منعاً لتصعيد المشكلة وشغل الرأى العام بها.

وقال النائب يوسف عبدالدايم، رئيس لجنة الصحة بالبرلمان، إن قانون التأمين الصحى لن يُعرض على المجلس الآن، ومن المفترض موافقة مجلس الدولة عليه أولاً قبل أن تقدمه الحكومة للبرلمان.

وقفة للأطباء بسبب قانون التأمين الصحى «صورة أرشيفية»

قانون التأمين الصحى

- ٢٠ ديسمبر أول نسخة لمشروع قانون التأمين الصحى الذى تسبب فى اشتعال الأزمة بين النقابات الطبية ووزارة الصحة.
- ١٣ مادة طالبت النقابات الطبية بتعديلها فى القانون.
- ٢١ ألف صيدلية معتمدة تعترض على خصخصة الخدمات الصحية.
- ٩ يناير نقابة الأطباء تخاطب الرئاسة ومجلس الوزراء لإثبات رفضها للقانون.
- ١٧ يناير «الصحة» تصدر نسخة جديدة لمشروع القانون
- ١٨ يناير أعلنت نقابة الأطباء رسمياً رفضها للقانون

7 أحزاب

داخل البرلمان ترفض قانون التأمين الصحى الجديد بشكل نهائى

.. وأطباء يعترضون على اقتراح «الصحة»: «هيئة التدريب» بيزنس يدعم خصخصة المنظومة الصحية

«مينا» الأطباء سيحاولون اجتياز الامتحان بحثاً عن الترقية.. و«خليل»: النظم العالمية تتحمل تكلفة التدريب

كتبت - سحر المكاوى:

اعترض خبراء الطب على موافقة مجلس الوزراء على مقترح وزارة الصحة بإنشاء الهيئة المصرية للتدريب الإلزامى للأطباء، واصفين القرار بأنه إحدى خطوات خصخصة المنظومة الصحية. وقالت الدكتورة منى مينا، عضو مجلس نقابة الأطباء، إن إنشاء الهيئة المصرية لتدريب الأطباء فكرة برّاقة تحوى داخلها العديد من المشكلات، موضحة أن الهيئة تُلزم الطبيب بإجراء اختبارات بعد الامتياز برسوم إضافية على نفقته الشخصية، لتحديد مستواه، كما سيضطر الطبيب إلى اللجوء للتدريب فى الهيئات الخاصة على الامتحان بمبالغ مالية ترهق كاهل الطبيب، فضلاً عن أنها لن ترسّخ قيمة التدريب أو تطور من مهارات الطبيب، بل ستجعله آلة مبرمجة على أساليب النجاح فقط، ولن تؤثر أدنى تأثير على مهارات الطبيب الفنية.

وأوضحت «مينا» فى تصريحات لـ«الوطن»، أنه بدلاً من إنشاء هيئة «كبيرة عريضة» لتدريب الأطباء وتحميل خزانة الدولة رسوماً جديدة يجب على الوزارة أن تبحث إيجاد آليات لتدريب الأطباء طوال ٦ سنوات خلال التعليم الأكاديمى والاهتمام بسنة الامتياز، التى يتم تحويل الطبيب فيها إلى عامل إدارى يقوم بمهام إدارية ليس لها أى علاقة بالمهام الطبية.

وأشارت «مينا» إلى أن إنشاء هيئة التدريب الإلزامى للأطباء مجرد «بيزنس» لصالح شركات التدريب، التى سيتهافت عليها الأطباء لاجتياز الامتحان الذى تتولى الوزارة إعداده بحثاً عن الترقية فقط، وليس المهارة الطبية وتحسين مستواه الطبى.

وتابعت عضو مجلس نقابة الأطباء أن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء الهيئة ليس بمعزل عن القرارات التى تدعم خصخصة المنظومة الصحية كمشروع قانون المستشفيات الجامعية وقانون التأمين الصحى الاجتماعى الشامل. ونوهت «مينا» بأن الهيئة تحتوى فى بنودها على اعتماد الجمعيات والهيئات الخاصة كجهات للتدريب على الرغم من وجود معهد التدريب القومى ووجود هيئة المستشفيات والمعاهد التعليمية، التى تحتوى على مستشفيات فى معظم محافظات الجمهورية، والتى تمثل حلقة الصلة بين التعليم الأكاديمى والتدريب على أرض الواقع، كما أن الوزارة ربطت ترقية الطبيب بالدورات، وستترك الحبل على غاربه، ويتحمل الطبيب فوق طاقته المادية، رغم وجود حل أسهل بكثير، وهو توفير عدد من الاستشاريين داخل كل مستشفى وتنظيم دورات على فترات متقاربة للأطباء بكل مستشفى، بدلاً من وضع العربة أمام الحصان، وهو التوصيف الدقيق لهدف هذه الهيئة. من جانبه، قال الدكتور محمد حسن خليل، عضو لجنة الدفاع عن الحق فى الصحة، إن قرار إنشاء الهيئة يمثل اتجاهاً للعمل فى المنظومة الصحية أسوة بالسياق العالمى، لكن بشرط تحمّل الدولة التكلفة المالية للدورات التدريبية، ولا يتم إرهاق كاهل الطبيب بها. وأوضح «خليل» أنه فى حالة اعتماد التدريب على نفقة الطبيب، فإن الهيئة لن يكون لها أى جدوى فى تعليم الطبيب، لأنها سترهقه مادياً وستفتح الباب لبحث الطبيب عن النجاح فقط، للحصول على الترقية المرجوة، ولن تزيد واقع المنظومة الصحية إلا سوءاً.

ولفت عضو لجنة الدفاع عن الحق فى الصحة إلى أنه يجب على المسئولين الاسترشاد بالنظام العالمى، الذى يتحمّل تكلفة التدريب عن الطبيب، كما يُحدد ساعات دراسية معينة لتدريب الأطباء، فضلاً عن تحديد ٣ أسابيع فى العام لحضور مؤتمرات تعليمية طبية ويتم احتسابها أيام عمل نظير المشاركة بالمؤتمرات الطبية التعليمية التى تزيد مهارات الأطباء، وفى التوقيت ذاته لا يتم إرهاق كاهل الطبيب المالى ولا تجعله يبحث عن النجاح الورقى فقط، لكن يبحث عن التعليم والتدريب الذى يؤهله إلى مرتبة مهنية أعلى.

74 نقابة مهنية

ومستقلة ترفض قانون التأمين الصحى الجديد بشكل نهائى.